

حرب « لا تستطيع ان ترفع راية الامن وراية  
الإصلاح الاجتماعي في آن واحد » . ان السؤال  
المطروح على اسرائيل ، بصدد ميزانية وزارة  
الدفاع ، في رأيه ، ليس سؤالا اقتصاديا ، وانما  
سؤال سياسي : هل تكف اسرائيل عن « تهيئة  
تونها العسكرية الى اقصى حد تسمح به امكانياتها  
البشرية بسبب من العيود الاقتصادية والمالية »  
ان لا تكف ؟ وجواب دايان بالطبع : على اسرائيل  
الآن تكف . والمطلوب ليس تخفيض ميزانية الامن ،  
وانما اتباع سياسة تقشف وجباية المزيد من  
الضرائب .

ان يوئيل ماركوس يلاحظ في مقالة نشرها في  
هارتس ( ١٩٧١/١١/١٢ ) ان الصراع على ميزانية  
الدفاع انما هو في اساسه صراع سياسي يدور  
بين الحثائم والصقور ، بمصطلحات اقتصادية هذه  
الارة . ان لجنة وزارية قد تشكلت برئاسة غولدا  
لثبت في موضوع ميزانية الدفاع ، وينتظر بعض  
المراتين قرار اللجنة ليروا اية وجهة نظر سوف  
تنفصر - وجهة نظر العسكريين الداعية لمزيد من  
عسكرة اسرائيل ، ام وجهة نظر معارضيهم الداعية  
لمزيد من الاهتمام بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية .  
فضيحة عام ١٩٧١ : ووسط زحمة المشاغل الأمنية  
والصراعات الاقتصادية والاجتماعية انفجرت مؤخرا  
في الحياة العامة في اسرائيل فضيحة شركة « نتيقي  
نفط » ، الموكل اليها امر التنقيب عن النفط  
واستخراجه من سيناء ، لتعزز في ذهن المواطن  
النادي في اسرائيل الشكوك القائمة حول الفساد  
المنتشري في الملبقات العليا التي تحكم الدولة -  
في الفساد الذي بدأت الصحف تكثر من الحديث  
عنه مؤخرا ، مما حدا بعضو الكنيست زبولون  
هبار ( من المدال ) الى تقديم اقتراح يبحث  
الموضوع في الكنيست ، ودفع غولدا مثير رئيسة  
الحكومة ، في صدد دفاعها عن الاوساط الحاكمة  
ورفضها لبحث الموضوع في الكنيست ، الى القول :  
« هناك ظواهر سلبية في المجتمع الاسرائيلي لم  
انوقتها في بداية طريقي ، لما كانت لنا دولة في  
طور التكوين . ولكن لا داعي للمبالغة بشأن مثل  
هذه الظواهر ... او سحبها على قادة مخلصين  
لي عملهم لا يعيش اي منهم حياة بذخ او اسراف » .  
لقد بدأ موضوع شركة « نتيقي نفط » بالتفجر في  
ابريل من عام ١٩٧١ ، عندما أرسل دافيد نيف ،  
الذي كان مديرا لشؤون النفط في وزارة التطوير ،

مذكرة الى وزارة المالية ، اتهم فيها مدير ادارة  
شركة « نتيقي نفط » بالاهمال والتلاعب بأموال  
الدولة وغنائم الحرب ، وتلقي وتقديم رشاو من  
والى جهات مستفيدة ، والمخ الى استغلال مدير  
الشركة ، مردخاي فريدمان ، لعلاقته باوساط  
حكومية وعامة نافذة ، في تغطية تلاعبه بأموال  
الدولة وسرقة لغنائم الحرب من معدات التنقيب  
عن البترول التي تركها الجيش المصري وراءه في  
عام ١٩٦٧ . وقد حول وزير المالية في حينه  
المذكرة الى وزير العدل ، الذي كلف محاميا معينيا  
بفحص الموضوع . وكانت النتيجة التي استخلصها  
هذا المحامي ان هناك امورا تستدعي الرية في ادارة  
المدير المذكور لشركة « نتيقي نفط » ، واقترح  
تعيين لجنة تحقيق لها حق استجواب شهود  
لاستجلاء الوقائع . ولكن وزير العدل ، بدلا من  
أن يعين لجنة تحقيق ، كلف محاميا آخر باجراء  
تقص اشمل للموضوع . وقد وضع هذا المحامي ،  
موشيه بن زئيف ، تقريرا مطولا احدث نشره ضجة  
كبيرة في اوساط الرأي العام . اذ اتضح من  
التقرير ، والنقاش الذي دار حوله ، ان المبالغ  
المنحدر عنها تقدر بعشرات الملايين من الليرات  
الاسرائيلية ، وان هناك علامات استفهام كبيرة  
حول استعداد بعض الموظفين والضباط الكبار  
لتلقي رشاو من نوع معين من فريدمان . وبدا  
يتكون رأي عام في اسرائيل يدعو الى تشكيل  
لجنة تحقيق قضائية عليا لبحث في الاتهامات  
الموجهة لمدير الشركة وتحقق في علاقاته مع موظفين  
كبار يحتلون مناصب رفيعة في الدولة . وكان يمكن  
لهذه القضية ان تكون فقط مجرد قضية اختلاس  
وسرقات ، والا تتحول الى فضيحة سياسية ،  
لولا المعارضة الشديدة التي ابداهها وزير العدل  
يعقوب شمشون شابيرا لتشكيل اللجنة ،  
وادعائه بأن القضية ليست هامة بحيث تتطلب  
تشكيل لجنة كهذه ، الامر الذي اثار الشكوك  
بان وزير العدل واشخاصا آخرين في الحكومة  
يحاولون التغطية على الموضوع . وقد عقد يوئيل  
ماركوس في هارتس ( ١٩٧١/١١/٨ ) مقارنة بين  
تصرفات الحكومة الراهنة بصدد تشكيل لجنة  
تحقيق عليا وبين تصرف حكومة بن غوريون في عام  
١٩٦٤ بشأن تشكيل لجنة مشابهة لبحث قضية  
« لانون » ، ملاحظا ان الاشخاص الذين يعارضون  
تشكيل اللجنة الان هم نفس الاشخاص الذين